وجود المفاعل النووي العراقي، وبين وجوده وعدم التنديد باسرائيل، لفضّل الخيار الأول (**المصدر نفسه**). وقد ساهم في استخفاف اسرائيل هذا ما أعلنه الرئيس ريغان للسفير الاسرائيلي في واشنطن، افرايم عفرون، بواسطة القائم بأعمال وزير الخارجية؛ وذلك بعد صدور قرار مجلس الأمن «من أن اسرائيل يجب ألا تعدّ التصويت الأميركي في الامم المتحدة تغييراً في سياسة الادارة الأميركية تجاهها، وأن الصداقة والالتزام تجاهها ما زالا قائمين» (**المصدر نفسه**). وكان سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة، يهودا بلوم، قد وصف قرار مجلس الأمن، بعد صدوره، بأنه عديم الأهمية والتأثير، مضيفاً أن ما ينبغي الأسف عليه هو سماح الولايات المتحدة باتخاذ مثل هذا القرار ومساهمتها في ذلك، ثم تصويتها عليه. وبررت اسرائيل مساندة الولايات المتحدة لهذا القرار بالسعي الأميركي نحو احتواء ردود الفعل العربية، ورغبتها في خلق أساس لتفاهم اميركي ــ عراقي (**دافار**، ٢١/٦/١٩٨١). ويلاحظ أن اسرائيل كانت تراهن على استخدام الفيتو الأميركي في ملجس الامن، وقد أدى الوصول إلى تفاهم اميركي ــ عربي على صيغة القرار المذكور إلى استياء وخيبة أمل لديها؛ حيث اعتبرت بعض أوساطها أن التأييد الأميركي للصيغة النهائية التي صدر بها هذا القرار، إنما يعبر عن حل وسط داخل القيادة الأميركية نفسها. «فمن كان راغباً في فرض عقوبات بعيدة المدى ضد اسرائيل [القصد هنا وزير الدفاع الأميركي واينبرغ] كان عليه الاكتفاء بأقل مما كان راغباً به في البداية. ولكن حتى أولئك الذين اظهروا تفهماً لدوافع اسرائيل في عمليتها ضد المفاعل... لم يجدوا فائدة من توفير التنديد بها وتحذيرها بالنسبة للمستقبل، (افتتاحية **هآرتس**، ٢١/٦/١٩٨١). ويبدو أن أكثر ما أثار مخاوف اسرائيل بالنسبة لقرار مجلس الأمن، هو ما نص عليه من ضرورة اخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية؛ الأمر الذي من شأنه أن يحرمها من تأثير تصنيفها كدولة نووية محتملة. وقد أوضح أحد الكتاب البارزين في اسرائيل أهمية هذا التأثير بقوله: «أن اسرائيل انضمت إلى المعاهدة الدولية لوقف التجارب النووية، إلا أنها امتنعت عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وكان واضحاً أن موافقتها على الرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية، التي تحتفظ بمقرها الرئيسي في فيينا، مرتبطة بخطر أمني لم تكن حتى حكومة المعراخ على استعداد لتحمل مسؤوليته؛ إذ أن أحداً لم يكن بامكانه ضمان عدم وصول تقارير هذه الوكالة من فيينا إلى موسكو، ومنها إلى عواصم عربية. إلا أن رفض اسرائيل هذا [كما يزعم هذا الكاتب] فُسرِّ بشكل لا مفر منه، وكأنما لدى اسرائيل ما تخفيه في هذا المجال، ومنذ سنين يسود الاعتقاد في العالم كله، بأن اسرائيل انضمت عملياً إلى ما يدعى النادي النووي» (فولص، **هارتس**، ٢٦/٦/١٩٨١). ويبدو أن هذا الاعتقاد قد عاد بالفائدة على اسرائيل؛ إذ أن «حقيقة وجوده كان من شأنه ردع الأعداء. صحيح أنه لم يمنع مصر من مهاجمة اسرائيل، إلا أنه ليس من المستبعد أن يكون السادات، بسببه، قد خطط، منذ البداية، حرباً محدودة ضد اسرائيل لسنة ١٩٧٣، وليس حرب ابادة جماعية، لأنه لم يكن متأكداً كيف يمكن أن ترد في حالة كهذه» (**المصدر نفسه**).

على أي حال، فإن تنفيذ قرار مجلس الأمن بالنسبة لفرض الرقابة على منشآت اسرائيل النووية، لن يكون سهلاً، وربما استطاعت اسرائيل طيّه، رغم صعوبة ذلك نظراً للموقف الأميركي المؤيد لفرض رقابة كهذه.

اسرائيل ورد الفعل العربي

أثارت عملية قصف المفاعل النووي العراقي نقاشاً واسعاً في اسرائيل حول مدى انعكاساتها المحتملة في العالم العربي، سواء لناحية رأب الصدع والانقسام بين بلدانه أم لناحية استمراره في السعي للحصول على اسلحة نووية في المستقبل. فمن الناحية الاولى، لوحظ أن ثمة اجماعاً في اسرائيل على أن العملية لم ولن تؤدي إلى توحيد العرب وحلّ خلافاتهم، وان المميز الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط ــ على حد قول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في اسرائيل، يهوشع سغي، في وصفه للوضع العربي بعد تدمير المفاعل ــ ما زال يتمثل في عدم الاستقرار والتوترات الداخلية والصراعات الأقليمية، مما يعيق تبلور جبهة عربية واحدة ضد اسرائيل (**هآرتس**، ١٧/٦/١٩٨١).